

التخطيط لتنمية المجتمع في النهج
الاشتراكي
تحليل سوسيواقتصادي لتجربة الجزائر:
(1967-1989)

Planning for community development in a
socialist approach

حلاب حكيم
جامعة المسيلة
halimhard@gmail.com

جميع عتيقة *
جامعة العفرون البليدة -2-
atikdj9@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/12/29

تاريخ الاستلام: 2022/11/30

ملخص:

قامت التجربة الاشتراكية في التنمية على أدوات مهمة منها التخطيط، وذلك لتحقيق الموائمة بين الموارد المتاحة والاحتياجات وكذلك الأدوات المستخدمة في مقارنة تقوم على اسبقية تحقيق الاحتياجات الضرورية للمجتمع، في هذا المقال نحاول تسليط الضوء على محطة من محطات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية وذلك بتحليل محتويات المخططات التنموية والوقوف على ما تم تحقيقه في كل مرحلة ومن أجل ذلك استخدمنا المنهج التحليلي باستخدام تقنية تحليل المحتوى وتصنيف المعلومات وفق كل مصفوفة من عناصر التنمية الشاملة، ولقد خلصنا الى جملة من النتائج أهمها قيام الدولة الجزائرية بتبني الطرح الاشتراكي وذلك للتركيز على المقاربة الجماعية في التنمية معتمدين على الموارد المتاحة والتي توائم حجم الأهداف المسطرة. حيث تم تحقيق ابرز الهداف المعلنة في سبيل تحقيق احتياجات المجتمع الجزائري الضرورية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط التنموي؛ المخططات التنموية؛ التنمية الاقتصادية؛ المجتمع الجزائري

Abstract :

The socialist experience in development was based on important tools, including planning, in order to achieve alignment between available resources and needs, as well as the tools used in an approach based on the primacy of achieving the necessary needs of society. And to determine what has been achieved at each stage, and for that we used the analytical approach using the technique of content analysis and classification of information according to each matrix of the elements of comprehensive development. Available resources that match the objectives set. Where the most prominent goals declared in order to achieve the necessary needs of the Algerian society were achieved.

Keywords: development planning; development plans; economical development; Algerian society

* المؤلف المرميل

مقدمة :

كانت أوضاع المجتمع الجزائري بصفة عامة صعبة للغاية إذ كان المجتمع يعاني من التهميش والاستبعاد من كل مناحي الحياة لصالح فئة أوروبية دخيلة تستحوذ وتتحكم على كل المقومات و القيم المادية والمعنوية، وكان المجتمع الجزائري يعاني التبعية والفقر والحاجة لا تعليم ولا رعاية صحية ولا مستقبل ولا أي برامج اجتماعية تكفل له الصحة النفسية والجسدية، لذلك عمدت الحكومة غداة الاستقلال إلى الاعتماد على التخطيط الأني الذي حدد معالمه بيان أول نوفمبر ومؤتمر طرابلس، واجه المجتمع الجزائري طوال عقود من الزمن حالات التخلف والتبعية والتجزئة وكل هذه الأمور مقصودة ومسطرة بعناية كبيرة من قبل الاستعمار، لقد لعبت الآراء الشخصية للقادة الوطنيين دورا هاما في اختيار النموذج التنموي، ولعب معه الموقع الجيوسياسي للدولة الجزائرية الحديثة والقي بظلاله كونه كان الحاضنة الدولية لجهة التحرير الوطني كم خلال توفير الدعم المعنوي والمادي للثورة الجزائرية، حيث كانت معظم الدول التي دعمت استقلال الجزائر محسوبة على المحور الاشتراكي لان المحور الرأسمالي سبب الكثير من المعاناة في هذا العالم عن طريق الإرهاب والسيطرة العسكرية الغير رحيمة على مقدرات الشعوب المستضعفة من جهة وحرصه على التجزئة السوسولوجية عن طريق كمقاربه انقسامية من اجل السيطرة والبقاء لنهب الثروات وتحقيق التراكم الاقتصادي والمالي بجعل دول العالم الثالث فضاء لتوفير الموارد الأولية وكذلك تحويلها إلى سوق لتصريف منتجاتها، وعليه لجأ الجهاز الحكومي الجزائري الى انتهاج أسلوب التنمية عن طريق توزيع الدخل بيت فئات ومناطق الدولة وتلبية الحاجات المادية الأساسية للإنسان من أكل وملبس ومسكن، أما التنمية الشاملة والتي تعني النهوض الشامل بالمجتمع باسره¹

أولا: الإشكالات:

بعد عناء كبير ومصاعب اجتازها المجتمع الجزائري وما قدمه من تضحيات جسام نظير افتكاك الحرية والاستقلال وضمان انطلاقة رشيدة نحو كسب معارك البناء والتشييد، ظهرت العديد من الاتجاهات النظرية والواقعية في شكل النموذج التنموي المتبع وسمات إجراءات البناء التي هي على الأبواب، وتجلى ذلك في الصراعات الكبيرة منها ما هو ظاهر للعلن ومنها ما هو مضمّر تختص به النخب المتصارعة والمتنافسة على دفة القيادة، ليحسم الأمر فيما بعد وترسو سفينة القيادة على ميناء النهج الاشتراكي لاعتبارات كثيرة رأتها النخبة المسيطرة كفيلة بتحقيق الاستقرار الداخلي والحصول على موضع قدم في الصراع الدولي ووفاء لتضحيات الشعوب الاشتراكية

الأخرى التي دعمت الاستقلال في الجزائر، لذلك يسعى هذا المقال إلى معرفة ماهي سمات التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية؟ وماهي أهدافها؟ وكيف تمت صياغتها وإجراءاتها؟ ومن ثمة نحاول أيضا إجراء تقييم تشخيصي وآخر معياري للنتائج والحصائل المحققة طيلة عقدين من الزمن.

1 مرحلة ما قبل التخطيط (1963-1965):

مرحلة التسيير الذاتي: امتازت هذه المرحلة بالصعوبة كونها نقطة تحول بين ما كان يعانيه المجتمع الجزائري وما يصبوا اليه في اطار الاستقلال الوطني، فورث المجتمع حالة مخزية واقتصاد منهار وحالة من النظام الكولونيالي يتمركز في شمال البلاد² ما أدى بالمجتمع إلى محاولة تدارك الوضع من خلال عملية التسيير الذاتي بسواعد جزائرية نزيهة وفق ما جاء في مؤتمر طرابلس وطاقات كانت تعمل نحن النام الاستعماري، فقامت القيادة السياسية آنذاك بتشكيل لجان تسهر على تسيير المرحلة الانتقالية إلى غاية استقرار الوضع ووضوح الرؤية وتشكيل الجهاز التنظيمي، ولقد كان الوضع على الشكل التالي:

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون ويحتل مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

- الهياكل القاعدية: وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرق المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كم، و 4300 كم من السكك الحديدية و 20 مطارا، وشبكة الكهرباء، و 600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية³

- مغادرة ما يقارب مليون إيطار تقنيا أوربيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إيطار من المستوى العالي و 35000 إيطار متوسطا و 100000 عاملا ومستخدمًا⁴، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.

- التخلي شبه التام عن الاستغلال الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين.

- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى .

- عند مغادرة المعمرين حولوا معهم ادخاراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك، وانعدام الائتمان ونتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات .

الأهداف المسطرة: بعد هروب المستوطنون الأوروبيون الذين كانوا يسيرون النظام في الجزائر وما تركوه من فراغ عمد الوطنيون الجزائريون من المخلصين إلى تدارك الوضع وملئ الفراغ وذلك بتنظيم أنفسهم وفق اختصاصهم وخبرتهم ومواقعهم في مختلف المؤسسات فكانت الأهداف أنية منها:⁵

- مليء الفراغ الذي تركه الاستعمار في مختلف المؤسسات الجزائرية.
- الحفاظ على تسيير الحياة اليومية.
- البرهنة على قدرة القيادة والنخبة الوطنية في التسيير.

المحتوى الاجتماعي: تميزت هذه المرحلة بمحاولة إحلال المجتمع الجزائري في مكانه الطبيعي ووضعه في الحالة الصحيحة إذ تم استرجاع ما اخذ منه بالقوة من عقارات وأراضي ومؤسسات كانت في الوقت القريب بعيدة منه وفي أيادي الاستعمار .

المحتوى الاقتصادي: إلى عهدة ليست بعيدة كان الاقتصاد الجزائري اقتصاد يمتاز بالأولية أي انه قائم على إنتاج المواد الأولية في اطار تقسيم العمل الدولي، والتخصص المقيت الذي فرضته الإمبريالية العالمية. فعزم المجتمع الجزائري إلى محاولة استرجاع المكانة الاقتصادية اللائقة به والتحول إلى الاقتصاد الوطني المنتج للسلع والخدمات، ان من اهم عوائد هذه التجربة انتقال العامل الجزائري من أجبر إلى مشارك في الإنتاج والتسيير مما ضاعف من إحساسه بالمسؤولية واستفاد من العوائد المادية والمعنوية للمؤسسات المسيرة.⁶

المحتوى السياسي: كان من أهداف النخبة الوطنية بعث النظام السياسي الذي يتسنى في المؤسسات السياسية التي تقوم بمهمة القيادة والتنسيق ما بين الولايات الجزائرية وتأسيس نظام مركزي يحوز على الشرعية من اجل سن القوانين وتنظيم الحياة للدولة والمجتمع.

وضع المجتمع الريفي إبان فترة التسيير الذاتي: لقد كانت الأوضاع الحياتية في الريف مختلفة عن المدن بقليل إذ عمد الاستعمار على تجنب إعمار الأرياف وعمد إلى محاولة تفكيك

البنية الاجتماعية القوية في الأرياف الجزائرية نظرا للرفض التام للاستعمار والمقاومة الشرسة باعتبار الأرياف الحارس القوي للقيم والعادات والتقاليد والهوية الجزائرية، هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن دور الزوايا الأصيلة المنتشرة في الأرياف ومن ورائها رجال الدين والعلم الذين عملوا على زعزعة محاولات الاستعمار الفرنسي التغلغل وإفساد الرعية في الأرياف والمدن الجزائرية، أما في فترة الاستقلال فإن وضع الأرياف كان صعبا باعتبار استحواذ النظام الكولونيالي على اخصب الأراضي الزراعية.

2 مرحلة التسيير المخطط:

1.2 الخطة التنموية الأولى (1967-1969):

سياق الخطة: تتميز هذه الخطة على إنها أول خطة تنموية في الجزائر واعتبرت حاسمة كونها تطمح إلى تحقيق نتائج مادية ومعنوية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتتسم بالاتجاه نحو التنمية الصناعية كأول مناسبة لبعث المصانع والمؤسسات العملاقة والتحول من اقتصاد تابع إلى الرأسمالية إلى اقتصاد وطني قادر على خلق الإنتاج، إذ خصص لهذا القطاع 51 % من مجموع الاستثمارات⁷، أبصرت النور هذه الخطة سنة 1967 وكانت انطلاقة حديثة حيث الأوضاع في غاية الصعوبة حيث الجهاز الحكومي فتي وحديث يفتقر إلى الخبرة والتجربة وإلى المعدات واللوازم الضرورية لإنجاح الخطة وديمومتها وبالتالي تحقيق التراكم التنموي الذي يعد ضرورة من حيث انتقال الأهداف من غاية إلى غاية أكبر منها في استمرارية وتكامل، لكن كانت الرجال آنذاك مسلحين بالحزم والعزم على مواصلة المسيرة وتحقيق الأهداف وبالتالي تحفيز التنمية وانطلاق قطار التنمية من مرحلته الأولى.

إن رفض الجزائر للنظام الرأسمالي كان منذ وقت مبكر وهو ما أقره بيان 1954 وهذا الرفض لم يكن عفويا. فقد اعتبرت هذا الأسلوب مرادفا للاستعمار الذي ضحى الشعب الجزائري بالكثير من أجل محاربته وهدم بنيانه. ولا غرابة في ذلك ما دامت القوة التي كانت الجزائر تحاربها بالسلاح لم تكن متمثلة فقط في الاستعمار الفرنسي وإنما كانت دعائمها هي دول الحلف الأطلسي التي يجمعها نظام اقتصادي واحد هو النظام الرأسمالي.

ونتيجة لرفض الجزائر للنظام الرأسمالي تم اختيار النظام الاشتراكي وهو اختيار لم يكن عفويا هو الآخر. فالعون المادي لدى البلدان الاشتراكية وتعاطف حكوماتها مع الثروة المسلحة بالإضافة إلى الميل النفسي أيضا للإنسان الجزائري نحو النظام الاشتراكي لأنه نظام يقدر العمل كوسيلة لكسب الحلال وعلى مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وعلى مبدأ التضامن الاجتماعي في الحياة، تعتبر عوامل دفعت بالجزائر إلى اختيار هذا النظام الاشتراكي

أما من الجانب الاقتصادي فإن هذا الاختيار مبني على أساسين هما:

- إن إمكانيات القطاع الخاص الوطني (المالية والفنية) ضعيفة وعاجزة عن إحداث التنمية - الخوف من خضوع السوق لاستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة استغلال اجتماعية للجمهور الواسع من الشعب.

المحتوى السياسي للخطّة: كان الهدف السياسي من هذه الخطّة التنموية تجاوز مسألة الشرعية وتحقيق الجهاز المركزي وبنائه وتمده في مختلف أرجاء الوطن في المدن والقرى والأرياف ونشر المؤسسات السياسية وتحقيق التكامل بين المؤسسات وبناء العلاقات بين الدولة المجتمع علاقات قائمة على التحدي والبناء والتشديد.

المحتوى الاجتماعي للخطّة: تهدف الخطّة إلى تأهيل المجتمع الجزائري محاولة تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع التي كان يعاني من الاستبعاد والاستغلال لذلك كن طموح المجتمع كبير وكان سقف المطال عال مما خلق نوع من الضغط على الجهاز الحكومي لولا تدفق مجالات التعاون الدولي من الدول الشقيقة والصديقة.

المحتوى الاقتصادي للخطّة: كان التوجه عن طريق التخطيط اللي مجالات التصنيع وخلق التراكم السلعي عن طريق تصنيع وخلق منتجات عينية ذات طابع غذائي واستهلاكي فقد خصصت مبالغ هائلة لتجسيد العديد من المصانع مراعية في ذلك التوزيع والتوازن الجهوي بين الولايات.

جدول (01)

استثمارات وبرامج المخطط الثلاثي 1967-1969

القطاعات	الغلاف المالي	الاستثمارات الفعلية بالمليار
الفلاحة	1.26	1.39
والصيد البحري	0.01	-
والري	0.35	0.49
الزراعة والري	1.62	1.88
المحروقات	2.27	2.52
الصناعات القاعدية	2.18	1.58
الصناعات التحويلية	0.49	0.37
الطاقة والمناجم	0.46	0.44
مجموع الصناعات	5.40	4.91
السياحي	0.34	0.18
النقل	-	0.07
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.12	0.11

المحتوى	القطاع الاجتماعي		
الاجتماعي والثقافي للخطّة	النقل	0.46	0.36
	السكن	0.34	0.28
	التربية والتكوين	0.81	0.24
	الاستثمارات الأخرى	0.09	0.84
	الهياكل القاعدية	1.58	0.65
	كل الاستثمارات	9.06	2.01
			9.16

وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير السنوي للمخطط، ص 7

2 الخطّة التنموية الثانية (1970-1973): كان هذه الخطّة طموحة جدا إذ اعتبرت المرحلة العلمية الثانية للتخطيط وتجلت في التدريب على أسلوب التخطيط كمنهج للتنمية الشاملة ومع توفر الموارد نتيجة التعاون الدولي من بعض الدول الشقيقة والصديقة ملت الجهات المعنية بقيادة قاطرة التنمية على تسطير مشاريع تمثلت في اتباع نهج التصنيع بواسطة اقتحام النشاطات التحويلية والتوجه نحو خلق منتجات وامتصاص البطالة التي كانت تتهك المجتمع الجزائري، حيث فحدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات ، وأدخلت إصلاحات عميقة على شكل ألتمويل القديم وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين : واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما .

المحتوى الإيديولوجي للخطّة: مرة أخرى عازمت الحكومة الجزائرية على اعتماد نهج الاشتراكية كسبيل نحو بناء الدولة الجزائرية وهذا السبيل كما صرحت الحكومة بأنه مقدس ولا رجعة فيه على حد تعبير الرئيس هواري بومدين، وتجلّى هذه السبيل في اعتماد الجزائر على الخبرة السوفياتية واليوغسلافية في أدبيات التنمية الاشتراكية.

المحتوى السياسي: بعد الانقلاب الذي نفذته الجيش بقيادة هواري بومدين دخلت الجزائر مرحلة غامضة نتيجة رفض الجزائريين هذا العمل التخريبي الذي عصف بأول انتخابات نزيهة وفتح الباب على مصراعيه لاحتكار السلطة وبالتالي تولدت الأزمة السياسية المتمثلة في الشرعية مرة أخرى، لذلك عمد النظام السياسي إلى اللجوء إلى نظام المقايضة التصنيع والتنمية والخدمات الاجتماعية والدبلوماسية القوية كسبيل يعوض الديمقراطية والحكم أي إغراء الشعب بإنجازات

ضخمة لتغطية السياسية، ان ما يميز اهم قرار اتخذ في هذه الفترة هو تميم قطاع المحروقات⁸ بالكامل لتستكمل رحلة الاستقلال الاقتصادي.

المحتوى الاجتماعي: اتجهت هذه الخطة إلى الشرائح الاجتماعية والفئات الهشة في المجتمع الجزائري عن طريق تدوير عجلة التوظيف والتشغيل بإنشاء المصانع والورشات التي تميز النهج الاشتراكي رافعة شعار الثورة الزراعية وبناء وتوسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية واعتماد سياسة اجتماعية ولو على حساب القدرة والإنتاج⁹

المحتوى الاقتصادي: اقتصاديا جاءت الخطة بعدة اتفاقات مع دول المحور الشرقي من اجل خلق ديناميكية اقتصادية قاعدتها التصنيع واعتمدت الصناعات التحويلية والاستخراجية وبعض الصناعات الغذائية الاستهلاكية¹⁰ والتجاء بكل ثقل الدولة إلى القطاع الزراعي والثورة الزراعية التي ستدعمها عائدات التصنيع والبترو. وجاءت الاستثمارات موزعة كالتالي:

جدول (02)

الخطط التنموية

الاستثمار الفعلي	حجم الاستثمار المخطط	الخطة التنموية 1973-1970
100%	12400	الصناعة
4.35	12.40	الزراعة والري
35	1.87	الخدمات الاجتماعية
7.92	8.54	مجال التربية والثقافة
7.92	8.54	الهيكل الأساسية
36.31	27.75	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط، التقرير السنوي للمخطط الوطني

من خلال الجدول الذي يبين عزم الجهاز الحكومي للدولة على المضي قدما في إجراءات التصنيع حيث كانت له المخصصات المالية الأكبر إذ تم تخصيص 12400 مليار دينار جزائري: في حين كان نصيب الزراعة والري مع المرتبة الثانية من حيث المخصصات إذ حازا على 12.40 مليار دينار لتمويل استثمارات الزراعة والري، أما التربية والثقافة فكانت نصيبهما يقدر بـ 8.54 مليار دينار جزائري لإنشاء مدارس ومؤسسات التربية و مديريات الثقافة في الولايات،

بالنسبة للهياكل الأساسية والقاعدية تم تخصيص مبلغ 8.54 مليار دينار جزائري لدعم البنية القاعدية للدولة، وهي موزعة بالتفصيل في الجدول التالي:

جدول (03)

استثمارات وبرامج المخطط الرباعي الأول 1970-1973

القطاعات	الغلاف المالي	الاستثمارات الفعلية بالمليار
المحتوى الاقتصادي والصناعي		
الزراعة والري	4.94	4.35
الصيد البحري والري	1.90	1.34
الغلاف المالي	2.92	2.94
المحروقات	4.57	9.78
الصناعات القاعدية	5.21	7.52
الصناعات التحويلية	1.19	1.32
الطاقة والمناجم	1.43	2.18
مجموع الصناعات	12.40	20.80
الشغال العمومية		
السياحي	0.70	0.78
النقل	0.80	1.13
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.37	0.40
المحتوى الاجتماعي والثقافي		
القطاع الاجتماعي	1.87	2.60
النقل	1.14	1.13
السكن	1.52	1.54
التربية والتكوين	3.31	3.04
الاستثمارات الأخرى	2.57	2.21
الهياكل القاعدية	8.54	7.92
كل الاستثمارات	27.75	36.31

المصدر: بلقاسم حسم بهلول، مسار التنمية وإعادة تنظيم، ص 56.

3 الخطة التنموية الرابعة (1974-1977)

هي الخطة التنموية المتوسطة المدى وترتيبها الثالثة بعد الخطة الثلاثية والخطة الرابعة، وقد بعثت هذه الأخيرة لتغطية إجراءات التنمية وتحقيق النم11" والبناء من 1974 إلى غاية 1977، وتم تخصيص حوالي 110 مليار دينار من قبل مجلس الثورة والحكومة وتم تسطير الأهداف التالية:

- الاهتمام الواسع بالبنية الاجتماعية وتغييراتها.
 - الحرص على تطوير القاعدة المادية للمجتمع.
 - بعث اللامركزية من أجل تحقيق التوازن الجهوي.
 - نشر قيم وعلاقات التعاون الدولي خاصة مع دول العالم الثالث.
- المحتوى الإيديولوجي للخطة:** اتجهت إلى تطبيق النهج الاشتراكي واختارت مرة أخرى نموذج التسيير الاشتراكي الذي يتماشى والهندسة السياسية للنظام الجزائري آنذاك.
- حيث يتسم بالخصائص التالية:

- المركزية الشديدة والتحكم في كل شيء عن طريق جهاز قوي يظم قيادة الثورة والجهاز الحزبي لجبهة التحرير الوطني.
- سيطرة رجال الحزب الواحد على مفاصل وهياكل الدولة.
- الاعتماد على الإعلام الموجه والموحد.

المحتوى السياسي للخطة: حرص مجلس الثورة والحكومة في هذه الخطة على محاولة توسيع قاعدة التوزيع والاهتمام بالجوانب الاجتماعية وإعطاء أولوية للمشاريع الضخمة ذات الوقع الرنان في النفوس والنقل الإعلامي والترويجي بغية كسب التأييد الجماهيري في محاولة لتجاوز أزمات الشرعية التي تلف طبيعة النظام السياسي آنذاك بعد الانقلاب على الشرعية الانتخابية بدعوى التصحيح الثوري، ومرة أخرى تم الاهتمام بالولايات والمقاطعات والأقاليم البعيدة عن المركز المتمثل في العاصمة، من خلال إعطاء أوامر من قبل مجلس الثورة تجلت في المادة 6 من اللوائح النازمة للهندسة السياسية والتنظيمية للبلاد لإعادة توجيه إجراءات التخطيط وفق المنطق اللامركزي عن طريق تطبيق المخطط الخاص بالبلدية.

المحتوى الاقتصادي للخطة: حرصت هذه الخطة على ضرورة الاهتمام بالشئانية تصنيع زراعة حيث اهتمت الخطة بالصناعة من خلال تخصيص برامج ومشاريع بلغت تكلفتها زهاء 65.5 مليار دينار جزائري من إجمالي التكاليف السالفة 1265 مليار دينار جزائري، أي حوالي 50 في المائة التكاليف المخصصة للخطة الإنمائية ككل، بعد تحسن وانعاش مداخيل المحروقات في هذه الفترة¹² وجاءت موزعة كالتالي:

- خصصت 50.73 مليار دينار للأشغال العمومية.
 - تم تخصيص 10.5 مليار دينار جزائري للمواصلات والتخزين والتوزيع.
 - كان مبلغ 3.79 مليار دينار جزائري كاستثمارات في البنية التحتية.
 - وخصص مبلغ 28.48 مليار دينار جزائري للبنية الاجتماعية.
- المحتوى الاجتماعي للخطّة:** خصص مبلغ 75.1 مليار دينار جزائري لتغطية مختلف برامج ومشاريع الخطّة النمائية الموجهة للبنية الاجتماعية حيث تم تسطير البرامج التالية:
- إنشاء مدن جديدة بكل المرافق الأساسية.
 - بعث قرى اشتراكية في كل المناطق الريفية في ربوع الوطن.
 - إنشاء مراكز صناعية جديدة وتوطينها حتى مشاريع التوطين الصناعي في الريف.
- الجزائري.
- المحتوى الثقافي للخطّة:** اهتمت الخطّة بالجانب الثقافي للمجتمع الجزائري حيث ركز على دعم إجراءات التعريب في كل مراكز ومؤسسات وأجهزة الدولة والمؤسسات وحرص على بعث مجانية التعليم ونشر التعليم في القرى والمدن، عبر تنفيذ برامج ومشاريع لإنشاء مؤسسات تعليمية وتربوية ومراكز التأهيل والتكوين المهني. بالإضافة إلى تسطير حملات الدعاية والإعلام للنموذج الاشتراكي.
- تنمية المجتمعات الريفية والصحراوية في الخطّة النمائية:** تتجلى إجراءات تنمية المجتمعات الريفية في الجزائر في هذه الفترة في الاهتمام بالزراعة والفلاحة حيث تم تخصيص مبلغ 16.72 مليار دينار جزائري لتغطية استثمارات القطاع الزراعي منها 14.12 مليار دينار لبعث مشاريع جديدة موجهة لتطوير أساليب الإنتاج الزراعي وتحسينها وقد شملت الأساليب الجديدة التالية:¹⁴
- الزراعة النباتية والحيوانية استفادت من مبلغ 12.00 مليار دينار جزائري.
 - الصيد البحري استفاد من مبلغ 4.6 مليار دينار جزائري.
 - أعمال الري استفادت من مبلغ 0.12 مليار دينار جزائري.
- كما اهتمت الخطّة أيضا بسياسات الثورة الزراعية التي بدأ بتنفيذها عام 1971 وكانت موزعة كالتالي:

جدول (04)

بسياسات الثورة الزراعية

الخطّة التنموية 1977/1974	الثورة الزراعية في الخطّة
---------------------------	---------------------------

البنية الاقتصادية للمجتمع الريفي	الأنشطة والإجراءات	المخصصات المالية	النسبة من المبلغ	استصلاح الأراضي	2.4 مليار دج
البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي	الزراعة النباتية والحيوانية	12.00 مليار دج	72%	المزارع والتعاونيات ودراسات وهندسة الأرض	2.49 مليار دج
	الصيد البحري	4.6 مليار دج	27%	الإنتاج الحيواني	2.3 مليار دج
	أعمال وأنشطة الري	0.12 مليار دج	13%	لغابات والحلفاء والبنية الريفية	1.56 مليار دج
البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي	السكن والصحة	10.104 مليار دج	59%	القرى الاشتراكية	1.7 مليار دج
	التشغيل	3.310 مليار دج	41%		
البنية الثقافية للمجتمع الريفي	التربية	9.949 مليار دج	60%	المدارس	2.2 مليار دج
	الهيكل القاعدية	1.399 مليار دج	40%	والمؤسسات	

المصدر: التقرير السنوي حول المخطط الوطني

4 الفترة التكميلية للخطة (1978-1979): لم يكن بإمكان الجهاز المركزي للتخطيط في الدولة المضي قدما نحو تسطير مخطط جديد في هذه المرحلة نظرا لنسبة العجز في تنفيذ الأهداف المقدرة بـ 40 في المائة نظرا للتذبذب في أسعار المواد في الأسواق الدولية وتقلباتها، مما حدى بالدولة باستمرار تنفيذ المخطط الرباعي الثاني وإنجاز المشاريع العالقة قبل الدخول في فترة الإصلاحات الأولى في الدولة يعود إلى التغير في طبيعة النظام السياسي ودخول مرحلة جديدة نتيجة التغير الذي طغى على هرم الدولة الجزائرية.

على الرغم من بروز مشاكل في التسيير أو من خلال عوامل موضوعية منها النمو الديمغرافي الغير متوقع في ظل غياب سوق تنافسية قادرة على تحقيق المردود والعائد الاقتصادي لدعم المشاريع والبرامج، وقد كانت المشاريع التنموية في هذه الفترة موزعة على الشكل التالي:

1.4 البنية الاقتصادية: تم توزيع المشاريع الاستثمارية لسنة 1978 موزعة في المجال الاقتصادي حيث تم تخصيص مبلغ 4.15 مليار دينار جزائري للزراعة في حين تحصلت الصناعة على مبلغ 32.50 مليار دينار جزائري والأشغال العمومية على مبلغ 1.09 مليار دينار جزائري أما في سنة 1979 فقد كانت الاستثمارات موزعة كالتالي : خصص مبلغ 3.71 مليار

دينار للفلاحة والري وكان مبلغ 34.10 مخصص للصناعة في حين قطاع الأشغال وخدمات الإنجاز حاز على مبلغ 2.67 والهياكل الأساسية تعصل على مالغ 12.48 وقد بلغ معدل الإنجاز الإجمالي لسنة 1979 للأهداف هو 85.5 في المائة. فقد اتجه الجهاز الحكومي إلى إجراء تغييرات جذرية في تنظيم فنون الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني.¹⁷

2.4 البنية الاجتماعية: نالت البنية الاجتماعية نصيب لا بأس به من اجل تدعيم سوق الشغل والإسكان والصحة في المدن والقرى والأرياف، فقد خصص لها مبلغ 10.63 مليار دينار جزائري،¹⁸ فقد سطرت برامج استثنائية في مجال السكن ففي سنة 1978 خصص مبلغ 14.18 مليار دينار جزائري لتغطية برامج الإسكان في المدن والأرياف أما سنة 1979 فقد تحصلت المشاريع الإسكانية على مبلغ 4.93 لتغطية أو لتكملة المشاريع التي لم تنجز¹⁹، وكذلك استفادت الصحة بمبالغ كبيرة لمد شبكات المياه والصرف الصحي والإنارة العمومية ومد خطوط الكهرباء في الأرياف والأقاليم الصحراوية.

3.4 البنية الثقافية والتربوية: أولى الجهاز الحكومي أولوية لبرامج التعليم والتكوين فقد خصصت مبلغ 8.14 مليار دينار جزائري سنة 1978 ومبلغ 2.96 لسنة 1979 لاستكمال مشاريع بناء المدارس والمتوسطات والثانويات والمتاقن في كل ربوع البلاد،²⁰ فقد شهدت هذه السنوات طفرة في إنشاء المدارس خاصة في الأرياف والأقاليم الصحراوية وتم اللجوء إلى التعاون مع الدول الشقيقة من اجل تحسين مستوى التعليم والتكوين والتربية.

4.4 البنية السياسية: شهدت البنية السياسية تغييرات طرأت في هذه المرحلة مع تغير رجال الحكم والتغيرات الحاصلة على مستوى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني فقد عزم الرجال أو كبار القيادة والقائمون على مجلس الثورة العزم على إجراء إصلاحات عميقة اشتملت على ميادين السياسة والتخطيط والتسيير لتأسيس مرحلة جديدة تنتقد المراحل السابقة من اجل مرة أخرى كسب التأييد الجماهيري والحشد الإعلامي والتعبوي للقيادة الجديدة التي تولت الحكم وإنهاء مهام رجالات الحكم البائد التي حملت الفشل التتموي والسياسة على الرغم من تحقيق مكاسب هامة في الدولة والمجتمع فاتساع القاعدة المادية للدولة وانتشار المشاريع وبسط الجهاز السياسي والإداري للدولة الجزائرية في كل الربوع والولايات.

5. الخطة الخماسية (1980-1984): اخذ هذا المخطط بعدا ديمقراطيا تمثل في إجراء مشاورات عديدة حول الخطوط العريضة للخطة التنموية وتوسيع قاعدة المشاركة الفنية والاستشارية عبر الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة، وتم عرض المشروع على مؤتمر استثنائي للحزب في

جوان 1980 من اجل المصادقة عليه،²¹ كان التفاعل بين الدولة والحزب واضحا من خلال الالتفاف حول الخطة الطموحة وذلك باللجوء إلى أسلوب التهيئة الإقليمية في إجراءات تنفيذ برامج ومشاريع الخطة التنموية الجديدة، فكانت الخطة الخمسية الأولى التي اعتمدت أسلوب التخطيط الطويل المدى نوعا ما بعد ما كان يقتصر على ثلاثة أو أربعة سنوات أقدمت الجزائر على تسطير خطة لخمس سنوات، ساعدتها في ذلك التجربة الفنية في التخطيط من خلال الفترات السابقة واتساع القاعدة الاقتصادية خاصة مع التقدم في مجال التصنيع والزراعة واعتماد أساليب وتقنيات جديدة في الإنتاج وكذلك تمدد التنظيم السياسي والإداري للدولة في كل الولايات الجزائرية ولقد اتسمت الخطة بالخصائص المبيّنة في الجدول أدناه:

جدول (05)

الخطة الخماسية 1980-1984

المشاركة القاعدية في إعداد الخطة		الأسلوب الجديد في الخطة	
ترقية قطاع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية	الأهداف الكبرى	خمس سنوات	الفترة الزمنية
التهيئة الإقليمية	التقنية الجديدة	560.5 مليار دج	التكلفة الإجمالية

من إعداد الباحث بالاعتماد على : بلقاسم محمد حسن بهلول، التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها

المحتوى الأيديولوجي للخطة الخماسية الأولى: اقدم الجهاز المركزي للدولة والهياكل الحزبية للحزب إلى المضي قدما في تنفيذ النهج الاشتراكي لكن بإصلاحات جديدة كما كان العمل بها في دول المحور الاشتراكي، ويهدف النهج الجديد إلى تحقيق الفاعلية وتجاوز الرتابة والجمود من خلال إدخال مفاهيم جديدة في النموذج الاشتراكي كالتنوع في مناهج الصناعة والانتقال إلى مجالات حيوية وعلمية كالكيماويات والصناعات النسيجية واعتماد أساليب البحوث والدراسات.

المحتوى الاقتصادي للخطة الخماسية الأولى: اتسعت طموحة الخطة بعد انتعاش ظروف التمويل وتوفر الأساليب الملائمة والخبرة المكتسبة لأجهزة الدولة، ولقد ارتفعت مخصصات قطاع الزراعة لتبلغ 59.4 مليار دج أي بنسبة 20 في المائة من مجمل التكاليف والمخصصات المالية لقطاع الإنتاج، واعتمدت أساليب جديدة لتطوير وترقية قطاع الزراعة كاعتماد اللامركزية في التسيير لدعم وتشجيع المبادرات الذاتية وكذا تطوير وسائل الإنتاج الزراعي وإدخال الميكنة في التشغيل، ساعد في اتساع رقعة القطاع الزراعي والاهتمام به المشاريع السالفة والطلب المتزايد على المواد الزراعية والحيوانية من قبل العائلات التي ازداد دخلها نتيجة تدفق استثمارات الدولة وتمدد فرص

كسب العيش والتوظيف المتزايد المتلازم للنهج الاشتراكي الذي يشجع طموح الاستهلاك الوافر. وكانت مؤشرات الخطة الزراعية كما يلي في الجدول:

جدول (06)

مؤشرات الخطة الزراعية بالأرقام

النسبة المئوية	المخصصات المالية	مجالات الاستثمار
50.5 %	30 مليار دج	الري وشبكات السقي
40.4 %	23.9 مليار دج	الزراعة النباتية والحيوانية
2.6 %	4 مليار دج	الغابات
6.7 %	1.5 مليار دج	الصيد البحري
100 %	59.4 مليار دج	المجموع

من تجميع الباحث اعتمادا على: من إعداد الباحث: بلقاسم محمد حسن بهلول، التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 10-21.

المحتوى الاجتماعي للخطة: تعززت البنية الاجتماعية في هذا المخطط حيث حازت على أكبر مبلغ من المخصصات المالية لتغطية مختلف البرامج والمشاريع يقدر بـ 186.39 مليار دينار جزائري في السكن والتجهيزات الجماعية والصحة حيث حازت هذه الأخير على مبلغ 28.19 مليار دينار جزائري²² أي نسبة 15 في المائة من أجل بعث نظام صحي للسكان والحرص على مكافحة الأمراض خاصة في المناطق البعيدة التي تشتكي من انعدام الخدمات والوسائل الضرورية، وكانت تهدف الدولة من خلال الخطة الخماسية الأولى إلى راب الصدع والقضاء على الفجوة بين المناطق والولايات وإحداث التوازن الجهوي وذلك بتحفيز الإسكان في الهضاب العليا والجنوب وتعمير كل مناطق البلاد وبسط أجهزة الدولة عليها.

المحتوى السياسي للخطة: كان الطموح السياحي وسقفه مرفوع في هذه الخطة من أجل إرضاء الجماهير التواقّة إلى التنمية والمتعطشة للخدمات المختلفة من الدولة، لذلك حملت الخطة بعدا اجتماعيا بامتياز وبذات الحكومة ومجلس الثورة بالإقدام على تسطير برامج اجتماعية طموحة لاقت الصدى من لدن المجتمع الجزائري، وكانت أيضا سياسات التعبئة والحشد عن طريق هذه المرة الاهتمام بالصحافة من أجل الترويج للإنجازات ونقل الارتياح الشعبي إلى أكبر شريحة لها في كل الولايات، فقد اهتمت السلطة السياسية بالمجاهدين حيث عمدت على تنصيب 11 متحفا جهويا وإعداد من النصب التذكارية لاستمالة فئة المجاهدين.

المحتوى الثقافي: زحرت الخطة ببرامج التربية والتكوين بإنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية والاهتمام بجودة التعليم عن طريق اللجوء إلى التعاون الدولي، كذلك شيدت مسجدين في الجزائر ووهران وأكثر من 30 مسجداً آخر في مختلف الدوائر والبلديات.

نصيب المجتمع الريفي من التنمية في الخطة الخماسية 1980-1984: عمدت الدولة من خلال التعاونيات الفلاحية ولجان العمل الفلاحي إلى ترسيخ عامل التكوين الذي يعد ضرورة ملحة في تدريب قوى الإنتاج الزراعي لذلك أولت لهذه العملية مكانة لائقة من خلال نشر متخصصين عبر الأرياف من أجل الاطلاع العلمي على تقنيات ووسائل الإنتاج الزراعي وتوفير المعلومات المتخصصة في ذلك، من جانب آخر اهتمت الخطة بالري وشبكات السقي الريفية لذلك عمدت على إنشاء السدود الطبيعية من أجل تأهيل حوالي 200.000 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وتوزيعها على الفلاحين وقد تم تسطير حوالي 20 سد بمبلغ تقديري وتكميلي يقدر بـ 9 مليارات من الدينارات، كما تدعمت العملية بتراخيص وتدخلات من طرف الجهات المشرفة على الزراعة من أجل حبر الإبار وتخزين المياه بالطرق التقليدية عن طريق الحواجز المائية من الأودية والمجاري في الأرياف والبوادي الجزائرية، وأما في مجال الغابات فقد تم مراعات تمديد الحزام الأخضر من أجل مكافحة التصحر ونظمت حملات عديدة لذلك فقد سطرت الخطة تشجير مساحات تقدر بـ 600.666 هكتار من الغابات، أما الأرياف المتاخمة للساحل الشمالي فقد عمدت الخطة على تشجيع برامج الصيد البحري وكانت قد قدرت الإنتاج من السمك للخطة بـ 80.000 طن من السمك. أما في مجال السكن فقد اهتمت الدولة بالقرى الاشتراكية والعمل على إيصال الخدمات والمرافق الضرورية من أجل تثبيت سكان الأرياف في أماكنهم ومواجهة النزوح الريفي إلى المدن، حيث خصص مبلغ 92.5 مليار دج لتمويل صيغ الإسكان المختلفة.

6. الخطة الخماسية (1985-1989):

لقد كانت تجربة التخطيط في الجزائر تتطور وتتقدم بالتوازي مع اكتساب أجهزة التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم بعض التجارب الميدانية التي تعمل بصفة إيجابية نحو بلوغ مستوى متقدم ومرموق في قضايا التنمية وكسب رهانات التقدم، وذلك من خلال مؤشرات ميدانية تتجلى خاصة في المخطط الخماسي 1984-1989 من خلال تجديد جهاز التخطيط واستحداث تقنيات عمل جديدة تجلت في اعتاد المخطط الخماسي على مخططات فرعية سنوية تتيح عملية المراقبة والتقييم الأثني والمتزامن لسير مختلف العمليات المنوطة بتنمية المجتمع الجزائري ومعه المجتمع الريفي، حيث تم اعتماد المبادئ الأتية في التخطيط:²⁴

- المخططات السنوية الولائية.

• المخططات المؤسسية السنوية.

• عقود البرامج السنوية.

المحتوى الأيديولوجي في الخطة: اعتمدت الجزائر في هذه الخطة كما في الخطة الأولى مقارنة اشتراكية لكن بنفس علمي ممنهج تركزت في محاولة الاستجابة للحاجات الأساسية للمجتمع وإزالة الفوارق الجهوية والتركيز على البنية الاجتماعية من خلال تدعيم الاستهلاك والاتجاه نحو الرفاه كهدف سامي تصبوا اليه كل المجتمعات الاشتراكية، ولقد سطر القائمون على شؤون الدولة في هذا المخطط هدفين كبيرين الأول الاهتمام بالري والفلاحة حيث اعتبرت التنمية الفلاحية كقطاع منتج أولا وثاني لمكانته الاستراتيجية من حيث الاستجابة الكبيرة لاحتياجات الأسر الجزائرية من الغذاء الذي تضاعفا الطلب عليه نظرا للنمو الديمغرافي المصاحب لخطط التنمية التي بدأت تحفز الدورة الاقتصادية للمجتمع من خلال التوظيف والتشغيل وتعدد مصادر دخل الأسرة، والهدف الثاني من الخطة التنموية هو تحقيق التوازن الجهوي والقضاء على الفجوة بين الأرياف والحضائر نتيجة مشاكل النزوح الريفي إلى المدن طلبا لحياة افضل وهروبا من الأوضاع المزرية التي كانت السمة الرئيسية للمجتمعات الريفية والصحراوية.

المحتوى الاقتصادي: كانت الخطة الخماسية تحمل صبعنتين اقتصاديتين الأولى تتعلق بالجبهة الداخلية من خلال دعم البنية الاقتصادية بتطوير أساليب التسيير ورفع الكفاءة في التسيير والإنتاج والصبغة الثانية تتعلق بتكيف مع الأسواق الخارجية والتحكم في الثنائية استيراد تصدير وبالتالي تثبيت الاقتصاد الجزائري وتجنب الصدمات ذات المنشأ الدولي مع بروز أولى انعكاسات الأزمات العلمية نتيجة اضطراب أسواق العملات وخاصة الدولار، اعتمد مبلغ 828.38 مليار دينار جزائري موزعة كالتالي:

جدول (07)

الخطة الخماسية 1984-1989

القطاع المنتج	367.2 مليار دج	الفلاحة والري	115.42 مليار دج	الزراعة	54.70 مليار دج
قطاع الإنتاج	33.2 مليار دج	السكن والبناء	8.5 مليار دج	الري	60.72 مليار دج

القطاع الشبه منتج	60.53 مليار دج	الأشغال العمومية	2.5 مليار دج	السكن	124.92 مليار دج
قطاع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية	362.13	الصناعة والطاقة	8. مليار دج	التربية والتكوين والصحة	23.96 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحث: بلقاسم محمد حسن بهلول، التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 10-21

نستخلص من الجدول عزم الدولة على توسيع قاعدة الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وقطاع الفلاحة والري الذي قامت الخطة من ورائه إلى توسيع شبكة السدود خاصة في المناطق الزراعية، من خلال إنشاء أكثر من 33 سد منها 16 سد في طور الإنجاز تتسع لأكثر من 800 مليار 25 متر مكعب من المياه، من أجل الحصول على أكثر من 240.000 هكتار من الأراضي المروية، وهناك أيضا مشاريع طموحة من أجل الوصول إلى حالة من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية والنباتية وغيرها من منتجات الاستهلاك اليومي الناجم عن قطاع الفلاحة والزراعة، ولقد اهتمت الدولة في هذا المخطط بتطوير المؤسسات إذ حرصت على مضاعفتها من حوالي 100 مؤسسة إلى 250 مؤسسة منتجة وخدمية.

المحتوى الاجتماعي في الخطة الخماسية: بلغ حجم المقدرات المالية للبنى والهياكل الاجتماعية حوالي 299.17 مليار دج أي ما يندو من 36 في المائة من الحجم الكلي للاستثمارات 26 وكانت هذه المخصصات المالية موزعة كما يلي:

- **قطاع السكن والتهيئة العمرانية:** راعت هذه الاستثمارات الحرص على إدخال عناصر عصرية من مرافق جديدة في الشكل وفي الهندسة تراعي الأوساط المختلفة وتهتم أيضا بالطابع الجمالي والحضاري للسكن والبناءات المختلفة.

- **قطاع الصحة:** حرصت الخطة على الاهتمام بالمؤسسات التي تقدم الرعاية الصحية للسكان وعمدت على إنشاء برامج للتكوين والتعبئة من خلال إنشاء فرق الوقاية، فعمدت على تكوين أكثر من 800 طبيب واطار شبه طبي، وقامت بإنشاء مؤسسات تعمل على إنتاج منتجات طبية وشبه طبية من أجل التقليل من فاتورة الدواء.

المحتوى الثقافي من الخطة: اهتمت الخطة الخماسية بجوانب التربية والتكوين فعمدت على توسيع مجالات التكوين لتشمل المهندسين والفنيين والماليين والمسيرين والإطارات والقيادات المدرية والمؤهلة المختلفة وفي تخصصات جديدة من فروع المعرفة. كما عملت على إنشاء المزيد من مؤسسات التربية بمختلف المستويات العلمية والجامعية والمعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات

والأساتذة المؤهلين، أما في الجانب الإعلامي والثقافي فعملت الخطة على الاهتمام بمؤسسات الإعلام الموجه للجمهور وبالتعاون الثقافي والإعلامي مع الدول الشقيقة والصديقة.

تنمية المجتمع الريفي في الخطة الخماسية 1985-1989: ما ميزت هذه الخطة هو ابتكارها لطريقة جديد لتنمية المجتمعات الريفية وهي التهيئة الإقليمية التي ستصبح فيما بعد الوسيلة الناجعة من أجل إحداث التوازن الجهوي بالحاق الولايات والقرى والأقاليم النائية والبعيدة عن المركز بمجريات التنمية من خلال توفير المرافق وتشييد الطرق والمسالك لفك العزلة عنها وألحاقها وإدماجها بالجماعة الوطنية والتي تعد الهدف الأسمى التي أتى به الاستقلال الوطني الذي يلح على تحقيق التنمية والنمو في كل ربوع البلاد.

حيث راعت التوزيع السكاني شمال وجنوب ومدن وأرياف وحاولت ان تحدث توازنا في التواجد السكاني وذلك من خلال أهداف كبرى أولها تحقيق اللامركزية²⁷ في توزيع الاستثمارات أو في إنجاز المؤسسات أو في التخطيط من خلال الخطط الولائية، وثانيا محاولة خلق أقطاب نمو من خلال عمليات التوطين الصناعي في الأرياف والولايات البعيدة عن المركز وثالثا تنمية قطاع الخدمات الأساسية في كل أرجاء الوطن من خلال تخطيط وهندسة عامة وشاملة تراعي بعد المسافة والبعد الجغرافي والتواجد الديمغرافي للسكان.²⁸

تقييم لمرحلة التخطيط الاشتراكي لخطط التنمية 1967-1989: ما يميز هذه المرحلة هو عزم الجزائر بعد الاستقلال على تطبيق الأسلوب العلمي في إحداث التنمية واتباع النموذج الاشتراكي الذي اعتبره القادة البديل الموضوعي للرأسمالية التي عانيت منها الشعوب آنذاك، وتعتبر تجربة رائدة خاصة في مجال الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى من خلال تحقيق التراكم التنموي الذي هو ضروري من خلال الاعتماد على البنى والهياكل القاعدية والأساسية والانتقال بسلاسة إلى إنشاء مؤسسات قادرة على التكيف وتحقيق الأهداف. لقد قدمت هذه المرحلة تقدما معتبرا في البنى الاقتصادية والاجتماعية وتأهيل قاعدة تصنيع مؤهلة خاصة في مجال الصناعات الثقيلة، وكذلك قدمت قاعدة فلاحية معتبرة بالنظر إلى الفترة الوجيزة التي قطعتها الخطط التنموية غير انه يعاب عليها التعثر خاصة في مجال الاعتماد على قطاع الريع البترولي في التمويل الذي ما ان شهد أولى الضربات حتى اهتزت المشاريع والبرامج لا فتقارعها إلى عامل التمويل المالي الذي يعد ضرورة مع اقتصاد خالي من التكنولوجيا ولا يستند إلى البحوث العلمية وأنظمة تصنيع تابعة الى الخارج والى الأسواق الدولية في كل شيء، هذه العوامل أدت إلى انتكاسة مسيرة التنمية في الجزائر وفي دول أخرى نظير بروز الاختلالات القطاعية الموضوعية التي تعد خارجة عن نطاق أدوات التصحيح من السياسات والأدوات الداخلية، فمثلا أزمات الصرف والتبادل المالي الدولية

والاضطراب في أسواق صرف العملات وأسعار البترول والموارد الأولية التي دائما معرضة للتدهور بفعل اليات السوق وقوانينها، تؤدي هذه العوامل إلى تعطيل اله التخطيط الذي يعد عملية علمية متوازنة ومتكاملو اذا اختل نظام اهتزت كل الأنظمة الأخرى وتعطلت الخطة بأكملها.

الفرص والقيود في النهج الاشتراكي: ان من بين الفرص الثمينة التي تحققت من خلال هذه المرحلة التوسع الواضح في البنى الاجتماعية والاقتصادية خاصة مع ميراث مدمر عقب الاستقلال، والتوسع في التصنيع خاصة الصناعات الثقيلة التي تعد من أدبيات المنهج الاشتراكي في التنمية، أما الثورة الزراعية فقد أتت لتمدد الأراضي المستصلحة وتعمل على تثبيت الفلاحين والريفيين في أماكنهم من خلال القرى الاشتراكية وما تتبعها من مرافق ومد لخطوط النقل والمياه والكهرباء التي تعد من الشرايين الحيوية التي تسند التكامل وتحقق الاندماج لشرائح ومجتمعات ريفية في الجماعة الوطنية لتشكل المجتمع الجزائري الكبير، أما من ناحية القيود فان النهج الاقتصادي يركز على الجانب التصنيعي باعتباره القطاع الوحيد إلى جانب الفلاحة الذي يحقق مستوى التشغيل الكامل ويستجيب للحاجيات الأساسية للمجتمع في اطار الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ويركز أيضا على الصناعات الثقيلة وهذا ما تبنته الجزائر ومن المعلوم ان هذا النوع من النموذج التنموي يحتاج إلى مصادر تمويل ضخمة جدا ويحتاج إلى بنية أساسية كبيرة لا تتماشى مع واقع الدول حديثة الإستقلال فهذه الأخيرة بحاجة إلى التدرج من اجل تثبيت قواعد الإنتاج في اطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على التغلغل والانتشار بسلاسة وبالتالي ضمان انخراط قاعدة عريضة من المستفيدين على عكس المصانع الكبرى التي تتمتع بتبعية كلية إلى الخارج وبحاجة إلى طاقم تسيير ضخم ومتخصص وتكنولوجيا عالية الكلفة، هذه العوامل أثرت على مسار التنمية في الجزائر وفي دول العالم الثالث الأخرى، وبعد حدوث أولى الأزمات المالية اهتز النظام التمويلي وبالتالي تنقلص ميزانية التصنيع الضخم فيحدث التفكيك أي تفكيك قواعد التصنيع وتصبح الدولة في تبعية لاقتصادات الدول الرأسمالية المفترسة والمؤسسات المالية الدولية التي تعيد جدولة الديون وتفرض سياسات الانكماش وتصبح الدولة في حلقة مفرغة من الديون وخدماتها وبالتالي تضيق فرص التنمية والنهوض وتزداد فرص التخلف والتبعية.²⁹

جدول (08)

مسيرة التخطيط الاشتراكي في الجزائر

الغايات	الأهداف	الوسائل	التقنيات	الإنجازات	السلبية	الأيدولوجيا
					ات	يا

مرحلة التخطيط الاشتراكي	خطة الثلاثية	التحكم في التسيير	بناء مؤسسات الدولة	العمال المهرة	التخطيط الاشتراكي	قاعدة التسيير	التوجيه	الاشتراكية
	الخطة الرباعية الأولى	بناء البنية المادية للاقتصاد	الاهتمام بالقطاع المنتج	الوزارات	الصناعة	البنية الاقتصادية	إهمال الفلاحة	الاشتراكية
	الخطة الراعية الثانية	الاهتمام بالبنية الاجتماعية	التوازن الجهوي	التكوين	الاستثمار الصناعي	البنية الاجتماعية	عدم الكفاءة	الاشتراكية العلمية
	الخطة الخماسية الأولى	الاستجابة لحاجات المجتمع	التهيئة العمرانية والتعمير	جلب الإطارات الفنية	التهيئة العمرانية	التوظيف	عدم الفاعلية	الاشتراكية التقدمية
	الخطة الخماسية الثانية	تحقيق الرفاه	توسيع قاعدة الإنتاج	الأقطاب الصناعية	التهيئة الإقليمية	الخدمات الاجتماعية	الائتكال	دولة الرفاه

ثانيا: إستنتاجات:

1 معارف نظرية:

- من خلال ما جاء أعلاه نستنتج أو نخلص ان النهج الإشتراكي في تجربة السياسة والتخطيط, كانت هي الخيارات الحاسمة لدى النخبة التي قادت البلاد مستغلة في ذلك ثوب الشرعية الثورية, متأثرة في ذلك بتجاوب الدول المناهضة للإستعمار, وإستجابة لمطالب اجتماعية ملحة تمثلت في ضرورة بعث البنية الهيكلية للاقتصاد والسياسة للدولة الجزائرية الفتية.

- ان مبدا الملكية العامة لوسائل الإنتاج من أجل تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع, ومحاولة دفع الالة الزراعية التي تمثل تحدي الوفرة الغذائية ومنه تحقيق السيادة الغذائية المفقودة وتحقيق الأمن الغذائي, مع إنشاء قاعدة للتصنيع بغية خلق المنتجات وتوفير مناصب شغل في ضوء الزيادة الديمغرافية التي تطورت نتيجة التحسن في أساليب العيش وتطور الأوضاع الاجتماعية من الحالة السيئة إبان الاستعمار إلى الاستقرار التحسن فجر الاستقلال, كل هذه العوامل أرخت بسدولها على الاتجاهات النظرية في التنمية, وبالتالي كان التجاه النظري والنموذج المعرفي آنذاك مبني على دعم النمو الاقتصادي وليس على تحقيق التنمية , ذلك ان التنمية مفهوم معقد تكون نواته الأولى هي الاعتماد على الذات أي تطوير القدرات الذاتية من خلال خلق الإرادة القوية, على عكس الواقع السياسي والإقتصادي الذي يدور حول فلك الخبرة الأجنبية, خاصة وفق نموذج الإتحاد السوفياتي وبعض الدول التي بنت ما يعرف بالإشتراكية العلمية.

2 معارف إمبريقية:

- تتميز هذه الفترة بإنشاء السلطة المركزية من الأعلى إلى الأسفل, في حركة هراكية هرمية تتميز بالتمركز الشديد وانسياب القرارات من القمة إلى القاعدة, وانعدام المعرفة المتخصصة في القاعدة وغياب الحاضنة الاجتماعية للنخب التي تكونت في المدارس الكولونيالية, مما خلق نوع من التعارض الذي أدى إلى الجمود وعدم الفاعلية لكل البرامج والمشاريع التي تم تسطيرها وفق أليه التخطيط التنموي, وفي النهاية تحولت هذه الجهود إلى مجرد تسيير أو صرف ميزانية دولة عوض عن التخطيط لبناء قدرات المجتمع, وأيضا انعدمت المشاركة الاجتماعية وتحولت إلى مجرد علاقات بين السيد والزيون, وفي بعض

- الأحيان تحول النموذج التنموي إلى مجرد رفع مطالب واحتياجات لتقابله مجرد استجابة وتوزيع لمختلف القيم من أجل تحقيق البقاء في السلطة والاستقرار.
- كما سجل نوع من عدم واقعية الخطط التي تهدف إلى إحداث حركية تنموية، فكانت في بعض مناطق الوطن مجرد صرف أموال أو تبديد موارد.
 - أدى التداخل في الصلاحيات إلى تعديل مشاريع وتمييع أخرى نتيجة عدم الانسجام والتوافق بين مختلف أجهزة وقطاعات الدولة، أي غياب التكامل والتوافق بين إجراءات الخطة.
 - إن النزعة التكنوقراطية حولت العديد من المشاريع والبرامج إلى أشكال تنموية وإقتصادية جافة تفنقد إلى الروح الاجتماعية الضرورية التي تمثل الحواضن الاجتماعية للبرامج والمشاريع التي تعمل على بث الروح في المشاريع.
 - إن عدم الاستقرار على مستوى أجهزة الدولة خاصة لدى الفنيين والمنظرين، وكذلك غياب النظرة العلمية الموضوعية التي تستند على البحوث الميدانية والاكتشافات الإمبريقية لدراسة الحالات المختلفة في ربوع الوطن، وإحلال العمل وفق الأهواء والرغبات ومنطق الجهوية الضيقة، أدى إلى عدم تحقيق التراكم التنموي وبالتالي حصول تبديد للأصول والموارد والهدر في المقومات المتاحة التي نتيجته عدم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع والبرامج.
 - لعبت إستراتيجية التوزيع إلى خلق مجتمع اتكالي يعتمد كلياً على سخاء الحكومة بل يعتبره حقاً من حقوقه دون النظر إلى الواجبات.
 - تحققت بعض الإنجازات على مستوى القواعد البنوية والهيكلية خاصة المادية منها نظير صرف أموال ضخمة لإنشاء مؤسسات وهيكل عامة تعتبر مهمة وضرورة إلى حد ما، حيث أنه لو استغلت هذه الإنجازات بشكل علمي مخطط وممنهج لكانت القواعد لخلق مؤسسات واستثمارات أخرى في منحى تراكمي وتطوري ولتحقق التراكم التنموي الضروري في اختصار الجهد والوقت.

قائمة المراجع:

1-G, Meier, **Leading Issues in economic development**, (oxford university press, 3d, Edition, 1974), p, 6.

2-صالح صالحي، محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري، (مطبوعة بجامعة سطيف، 1986). ص, 15.

- 3- نفس المرجع السابق.
- 4-Ahmed Henni, *Économie de l'Algérie indépendante*, ENAG Algerie, 1991 P. 26.
- 5-Amour Benhalima, *L'économie Algérienne et ses perspectives de développement polycopie*, P. 4.
- 6-محمد السويدي, *التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية*, (المؤسسة الوطنية للكتاب, 1986), ص, 14.
- 7-مصطفى عشوي, *أسس علم النفس الصناعي*, (المؤسسة الوطنية للكتاب, الجائر, 1992), ص, 232.
- 8-بلقاسم حسن بهلول. "سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر". الجزء الأول. ص 98.
- 9-عبد الحميد الإبراهيمي, *المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية*, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت: الطبعة الأولى, 1996, ص, 158.
- 10-Y .BEN ABDELLAH. « Croissance économique et Dutch disease en Algérie », Cahiers du CREAD, n° 75 /2006. P. 65.
- 11-بلقاسم حسن بهلول, مرجع سبق ذكره, ص, 227.
- 12-بلقاسم حسن بهلول, مرجع سبق ذكره, ص, 257.
- 13-بن بدعيدة عبد الله, *التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية*, مركز دراسات الوحدة العربية, (بيروت, فبراير 1999), ص. 356.
- 14-بلقاسم حسن بهلول, مرجع سبق ذكره, ص,
- 15- نفس المرجع السابق
- 16-Ahmed Bentitou, *L'Algérie au Troisième Millénaire, Défis et Potentialités*, éditions MARINOOR. Algérie, 1998 P, 62.
- 17-بلقاسم حسن بهلول, مرجع سبق ذكره, ص, 384.
- 18-C, Kindle Berger, *Economic development*, (megraw hille, 1995), p, 3.
- 19-التقرير العام للمخطط 1967-1978, ص, 9.
- 20-وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية, *مخطط تنفيذ المخطط السنوي 1980*. ص, 80.
- 21- نفس المرجع السابق.
- 22-بلقاسم محمد حسن بهلول, *التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها*, مرجع سبق ذكره, ص, 9.

- 23- بلقاسم محمد حسن بهلول، التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها، مرجع سبق ذكره، ص، 64-65..
- 24- بلقاسم محمد حسن بهلول، التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها، مرجع سبق ذكره، ص، 23.
- 25- بلقاسم محمد حسن بهلول، التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص، 233.
- 26- وزارة لتخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير المخطط الخماسي الثاني 1984-1989، ص، 124.
- 27- بلقاسم محمد حسن بهلول، التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها، مرجع سبق ذكره، ص، 193.
- 28- بلقاسم محمد حسن بهلول، التخطيط للتنمية وإعادة تنظيم مسارها، مرجع سبق ذكره، ص، 175.
- 29- نفس المرجع، ص، 178.



جامعة البريعة 2 لؤي علي
مخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية



مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية - بحوث ودراسات -

مجلة دولية علمية دورية محكمة تصدر عن
مخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية.
باللغة العربية؛ الفرنسية؛ الانجليزية.



المجلد 10 العدد 01

جوان 2023

ISSN:2437-0657 EISSN:2602-6937

جامعة البليدة 2 لونيبي علي

مخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد
البشرية

مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية

- بحوث ودراسات -

فريق عمل المجلة

رئيس التحرير: أ.د رتيبي الفضيل

سكرتير ومساعد التحرير: د. فراطسة سمير

أعضاء لجنة القراءة

- أ.د. رتيمي الفضيل، جامعة البليدة2، الجزائر
أ.د. درديش أحمد، جامعة البليدة2، الجزائر
أ.د. لطيفة طبال، جامعة البليدة2، الجزائر
د. أمين بن سعيد، جامعة الجزائر3، الجزائر
د. بن علال سهام، جامعة أوبكر بلقايد، الجزائر
د. بوسهوة نذير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر
د. سعيداني سميرة، جامعة برج بوعريريج، الجزائر
د. عيشاوي وهيبة، جامعة البليدة2، الجزائر
د. قحام وهيبة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر
د. لعجيلات إبراهيم، المركز الجامعي لتيسمسيلت، الجزائر
د. محمد بن علي بن مسعود العوفي، كلية العلوم التطبيقية بصحار، الأردن
د. موترفي أمال، جامعة الجزائر3، الجزائر
د. بخوش مديحة، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر
د.ب ركة بلاغماس، جامعة الجزائر3، الجزائر
د. بلخيري مراد، جامعة برج بوعريريج، الجزائر
د. بوعشري أمينة، جامعة الجزائر3، الجزائر
د. رشيدة عداد، جامعة الجزائر3، الجزائر
د. سمير فراطسة، جامعة البليدة2، الجزائر
د. عبد القادر أكرم، المنظمة العربية للتدريب وتنمية الموارد البشرية، مصر
د. عبد الله صحراوي، جامعة سطيف 2، الجزائر

- د. قاسم سمية، جامعة البليدة2، الجزائر
د. ليلي محمد يسعد، جامعة البليدة2، الجزائر
د. محمد الحسينات، جامعة البلقاء التطبيقية -الأردن
د. مولاي علي الزهرة، جامعة البليدة2، الجزائر

المحررين المساعدين

من جامعة البليدة 2

- أ.د رتبي الفضيل
أ.د درديش أحمد
أ.د طبال لطيفة
أ.د فراطسة سمير

من الجامعات الجزائرية

أ.د حمادوش رشيد، جامعة الجزائر 2
أ.د مقراني هاشمي، جامعة الجزائر 2
د. حاج الله مصطفى، جامعة المدية
د. عوادي مصطفى، جامعة الوادي
د. بلاغاس بركة، جامعة الجزائر 3
د. بن سليم حسين، جامعة الأغواط

المحررين المساعدين الأجانب

د. المحياوي صباح، الجامعة التقنية الوسطى - بغداد - العراق
د. الرميدي بسام، جامعة السادات مصر
د. أوكيل عمر، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان
أ.د. رحاب يوسف، جامعة بني سويف، مصر
د. رباع جواد، جامعة ابن زهر أكادير-المغرب
أ.د. س دراوي طارق، كلية العلوم الاقتصادية، تونس
د. أشرف محمد آدم ادهم، جامعة النيلين، مصر
د. خميس علي عبد الامير عباس، جامعة بابل، العراق
أ.د. معاذ يوسف الذنيبات، جامعة الطائف، السعودية
د. الراوي بان حميد، جامعة بغداد العراق
أ.د. المساعدة أحمد محمود، جامعة المجمعة - السعودية
د. النظاري محمد حسين، جامعة البيضاء-اليمن
أ. الوحيشي علي، جامعة الزاوية - ليبيا
د. جمال لعامرة، جامعة طيبة المدينة المنورة المملكة العربية السعودية
د. إبراهيم إسماعيل عبده، جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية
د. سلطان عبد الرحمن فتحي، الجامعة التقنية الشامية -العراق-
د. شاهر عبيد، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين
أ. عبد الحسن بريس علي، جامعة ميسان، العراق
أ.د عبد الكريم سعيد حسين المدهون، جامعة فلسطين - غزة
أ.د عبد الله طرابزون، كلية الإلهيات، جامعة إسطنبول، تركيا
أ.د عبو عبد الصمد، جامعة محمد الأول -وجدة -المغرب
د. عطاء الله فؤاد بن أحمد، جامعة الجوف المملكة العربية السعودية
د. محمد الحسينات، جامعة البلقاء التطبيقية -الأردن
أ.د نعمان صالح، جامعة الملك خالد - أبها الملك العربية السعودية
أ. هاني عبد الحكيم إسماعيل صالح، جامعة طيبة بالمدينة المنورة
أ.د همام القوصي، جامعة حلب - الجمهورية العربية السورية



جامعة البليدة 2 لويسي علي مخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية



أخلاقيات النشر

تنشر مجلة " التنمية وإدارة الموارد البشرية- بحوث ودراسات- " المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقراءها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة. تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر، وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى المؤثرة في نشر المقالات بالمجلة، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحدة للسلوك، وتسهر المجلة على أن يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية اتفاقا، وبذلك فهي ملتزمة تماما بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف:

1-مسؤولية الناشر:

قرار النشر: يجب مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، ويعتبر رئيس التحرير مسؤولا عن قرار النشر ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقدير بالمطلوبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.

النزاهة: يضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر، بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.

السرية: يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية وأن يحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.

الموافقة الصريحة : لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر بدون تصريح أو إذن خطي من مؤلفها.

2-مسؤولية المحكم:

المساهمة في قرار النشر: يساعد المراجع رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه.

سرعة الخدمة والتقدير بالأجل : على المراجع المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال الموجه إليه عبر البوابة في الأجل المحددة، وإذا تعذر ذلك بعد الاطلاع الأولي على المقال ووجد أن موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه عليه بالضغط على أيقونة رفض التحكيم.

السرية: يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمحكم، وأن يسعى المحكم للحفاظ على سريتها، ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها مع أي طرف باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.

الموضوعية : على المحكم إثبات مراجعته وتقييم الأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصري، المذهبي وغيره.

تحديد المصادر: على المحكم محاولة تحديد المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع (المقال) التي لم يدرجها المؤلف

في قائمة الهوامش، وأي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشورة سابقا يجب وضعها في قائمة الهوامش بشكل صحيح، وعلى المحكم إبلاغ رئيس التحرير وانهاءه بأي أعمال متماثلة أو متشابهة أو متداخلة مع العمل قيد التحكيم.

تعارض المصالح : على المحكم عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح للأشخاص أو المؤسسات أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.

3-مسؤولية المؤلف:

معايير الإعداد : على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة، أو الشكل أو المضمون، وذلك وفق معايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات بشكل صحيح، وذلك عن طريق : الإحالة الكاملة؛ ومراعاة حقوق الآخرين في المقال؛ وتجنب إظهار

المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.

الأصالة والقرصنة : على المؤلف إثبات أصالة عمله وأي اقتباس أو استعمال فكري أو كلمات الآخرين يجب تهميشه

بطريقة مناسبة وصحيحة؛ ومجلة " التنمية وإدارة الموارد البشرية" تحتفظ بحق استخدام برامج اكتشاف القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.

إعادة النشر : لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.

الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها : على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله، وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع.

الإفصاح : على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح، مالي أو غيره والذي قد يؤثر على نتائج البحث وتفسيرها، ويجب الإفصاح عن مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله. مؤلفي المقال : ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال في أولئك المساهمين فقط بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال وهو الذي يؤدي دورا كبيرا في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين فيذكرون أيضا في المقال على أنهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء أخرى لغير المؤلفين للمقال؛ كما يجب أن يطلع المؤلفون بأجمعهم عن المقالة جيدا، وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواها ونشرها ASJPI. بذلك الشكل المطلوب في قالب المجلة الذي يتم تحميله عن طريق المنصة.

الإحالات والمراجع : يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب، ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، المواقع الإلكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في نص المقال.

الإبلاغ عن الأخطاء : على المؤلف إذا تنبّه واكتشف وجود خطأ جوهري وعدم الدقة في جزئيات مقاله في أي زمن، أن يشعر فوراً رئيس تحرير المجلة أو الناشر، ويتعاون لتصحيح الخطأ.



جامعة البليدة 2 لويس علي
مخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية
الهاتف: 05 52 52 84 45 / البريد الإلكتروني: retimi59@yahoo.fr



دليل المؤلف

1- تقديم المقالات:

ندعو المؤلفين الراغبين في نشر مقالاتهم الأصيلة، أن يطلعوا على "تعليمات للمؤلف" وعلى "دليل المؤلف" الموجودين في المساحة المخصصة لمجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية - بحوث ودراسات - على منصة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP)، عبر الرابط التالي:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/357>

ولتقديم المقالات المقترحة للنشر على المؤلفين النقر على البند "إرسال مقال" الموجود بقائمة الاختيارات على يسار الصفحة بالمساحة المخصصة للمجلة بالمنصة ASJP.

إذا كان لدى المؤلف حساب (اسم مستخدم وكلمة مرور) للولوج إلى مساحة "المجلة"، فيقوم بالنقر على الخيار "دخول". فإن لم يكن لديه حساب فعليه تسجيل نفسه بالنقر على الخيار "تسجيل".
ملاحظة: التسجيل والدخول ضروريان كي يتمكن المؤلف من تقديم مقاله عبر المنصة، ومتابعته.

2- إعداد المقال:

لتسريع عملية نشر المقالات في **مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية - بحوث ودراسات -**، ندعو المؤلفين إلى استخدام نموذج المجلة، ويمكن الوصول إلى النموذج من خلال تحميل الملف المعنون **بتعليمات للمؤلف**، ولتسهيل العملية يمكن استخدام الرابط التالي:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/357>

ثم النقر على "تعليمات للمؤلف" على الجانب الأيسر من الشاشة.

3- إرسال المقال:

بعد تجهيز المقال وفق قالب المجلة، يتم إرساله عن طريق الرابط التالي:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/submission/357>

بعد ملأ النموذج الظاهر في الشاشة يتم إرفاق ملف المقال بصيغة Word.doc

4- اشعار باستلام المقال:

عند نجاح عملية إرسال المقال على المنصة، تظهر رسالي على الشاشة تفيد بذلك، ثم يستلم المؤلف المرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني تؤكد عملية نجاح إرسال المقال واستقباله من طرف رئيس التحرير، كما يستلم المؤلف الثاني (إن وجد) رسالة بنفس النص، لكنها تقتضي تأكيد اشتراكه في المقال.

5- عملية تقييم المقال:

في الخطوة الأولى، يتم فحص المقال بشكل مجهول (بعد حذف اسم/أسماء المؤلفين) على مستوى الأمانة الداخلية للمجلة، التي تجتمع بانتظام للبحث في التزام المؤلفين بقواعد النشر ومدى ملائمة مقالاتهم لميدان تخصص المجلة، قبل إرسالها إلى المحررين (أعضاء الهيئة العلمية) المعتمدين لدى المجلة. فإذا لم يحصل المقال على قبول إيجابي من المحررين، فسيتم إعادته إلى مؤلفه مع تعليقات واقتراحات المحررين. ويمكن للمؤلف إعادة إرساله بعد الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة.

في الخطوة الثانية، وفي حالة التزام صاحب المقال بتوجيهات قواعد النشر وملائمته للتخصص، فإن المقال سوف يكون مؤهلاً لعملية التقييم (نمط الكتابة الصحيح، سلامة طرح المشكلة، وجود فرضية للبحث، منهجية صريحة لمعالجة المشكلة، وما إلى ذلك من متطلبات التقييم)، وسيتم إرسال المقال المجهول الهوية إلى التقييم المزدوج من قبل المحررين، حيث يرسل إلى مراجعين اثنين، وفقاً لشبكة تقييم موحدة يجب عليهم تعبئتها بشكل إلزامي. ويمكن أيضاً للمحرر المساعد أن يقيم المقال بنفسه إن رغب في ذلك.

عندما يحصل المقال على تقييم إيجابي وآخر سلبي، سيعرض المقال مرة أخرى على مقيم ثالث من داخل الوطن أو من خارجه؛ ومن ثم يتحدد مآله حسب نتيجة التحكيم، التي تعتبر نهائية، وفي حالة القبول بعد

التعديل فإن صاحب المقال عليه أن يجري التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية لا تتعدى شهرا واحدا.

في حالة قبول المقال، ترفق المادة المقدمة للنشر بإقرار "حق نقل حقوق التأليف والنشر" الذي يمكن تحميله من مساحة المجلة بالمنصة، وهذا الإقرار مدرج في ملف مضغوط موجود تحت البند "تعليمات للمؤلف".

6- متابعة وضعية المقال عبر المنصة:

يمكن للمؤلف المرسل الدخول على حسابه في المنصة ومتابعة وضعية مقاله، وذلك بالضغط على أيقونة **المقالات** ثم يختار **المقالات المرسلة**، فيظهر جدول يوضح بعض المعلومات حول المقال (العنوان، تاريخ الارسال، اسم المجلة والحالة)، هنا يمكن أن يرى الباحث، ما إذا كان المقال في طور المعالجة، كما يمكن أن يعرف أن مقاله قبل، أو طلب منه تعديل، أو حتى أنه رفض.

7- إدراج المراجع:

في حال قبول المقال فإنه يتعين على المؤلف أن يقوم بإدخال المراجع على المنصة، من خلال حسابه على المنصة يضغط على المقالات المقبولة وقوم بعملية إدخال المراجع وفق النموذج الظاهر أمامه، كما لا ينسى أن يقوم بعملية الحفظ بعد انتهاء عملية الإدخال، حتى تظهر المراجع مكتملة لرئيس التحرير. في حال عدم القيام بإدخال المراجع، أو عقد القيام بعملية الحفظ فإنه لا يمكن بحال من الاحوال أن يتم نشر المقال.

8- الالتزام بنقل حقوق الملكية لصالح المجلة:

لا يتم نشر المقال إلا إذا قام الباحث بامضاء التزام بنقل حقوق ملكية المقال لصالح مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات –، يحمل ملف الالتزام عن طريق الرابط التالي:

<https://www.asjp.cerist.dz/downloads/revues?fileKey=5397>

كلمة العدد

لا تتفاخر بأنه لديك اصدقاء بعدد شعر
رأسك، فعند الشدائد ستكتشف أنك أصلع،
فقسم يفكر دون تنفيذ وقسم ينفذ دون
تفكير، ومن يسمعك الكلام المعسول
يطعمك بملعقة فارغة

رئيس التحرير

أ.د. رتيبي الفضيل

الفهرس

الصفحة	عنوان المقال
37-16	أثر الاتصال الفعال على مشاركة الموارد البشرية في اتخاذ القرار في المؤسسة أ.لطيفة سنون أ.د.رتيمي الفضيل
52-38	أثر الرضا الوظيفي في تنمية الأداء لدى الموظف الجزائري دراسة ميدانية في بلدية البرواقية بولاية المدية د.أسامة باحمد
74-53	استراتيجيات الاتصال والعلاقات العامة وأثرها على استمرارية المؤسسة دراسة ميدانية لمؤسسة بريد الجزائر لولاية تيبازة أ.أمال بوشاشي أ.د. لراري عبد السلام شعاشعية لخضر
88-75	استراتيجيات التصدي للمخاطر المهنية في البيئة الاستشفائية د.ضيف الله حبيبة أ.كليل طيب
109-89	استراتيجيات العلاقات العامة ودورها في تكوين صورة المؤسسة أ. تيفورة نجا أ.د. رابح كشاد
125-110	استراتيجية الاتصال وواقع العلاقات العامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة عمور أ.بن قبلة أمنة أ.د.سعيد سبعون
142-126	إستراتيجية التعلم التعاوني وعلاقتها بفاعلية الإدارة الصفية لدى أساتذة التعليم الابتدائي د.بوزقزي رزيقة أ.عامر لامية
160-143	إعادة انتاج العلاقات الاجتماعية في مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك نموذجاً" أ.رحماني مراد أ.د. دريدش حلمي
172-161	اقتصاديات التعليم كمدخل للاستثمار في رأس المال البشري د.قرايصي سهام
196-173	الأداء الوظيفي في مؤسسة سونلغاز-البلدية-:التحقيق في تبني واستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال د.محمد الأمين لعليجي

218-197	الانتماء الاجتماعي للطالب الجامعي وعلاقته باختياره المهني د. العيداني مسعود
237-219	التحكم الانفعالي وعلاقته بالتوافق المهني لدى الممرضين أ.دبي علي د. جوابي لخضر
263-238	التخطيط لتنمية المجتمع في النهج الاشتراكي تحليل سوسيو اقتصادي لتجربة الجزائر : (1967-1989) د. جعيج عتيقة د. حلاب حكيم
282-264	التشغيل المؤقت كآلية لإدماج خريجي الجامعة ولحد من البطالة د.بوعلي وسيلة
299-283	الصناعات التقليدية وانعكاساتها على تفعيل التنمية السياحية بالجزائر (غرفة الصناعة التقليدية لولاية البليدة أنموذجا) أ.رحماني خليفة أ.رميشي ربيعة
317-300	القيادة التربوية لروضة الأطفال بين الواقع والمنشود د.حميدة حسين
330-318	القيم التنظيمية للقائد الفعال د.مصعب عدالي
344-331	المرأة الجزائرية والمناصب القيادية، قراءة لظاهرة السقف الزجاجي د.مادوي نجية
364-345	المرجعيات الاجتماعية والثقافية للعنف في المجتمع د.رمضاني صوراية
379-365	المعتقدات الصحية لدى موظفي المؤسسات التربوية دراسة حالة على المرضى المصابين بداء السكري أ.تراس عبد الرحمن أ.د.وندلوس نسيمية
394-380	المنظمة وتمثلات سوسيولوجيا القيم أ.بن خطار محمد أ.د.مساك أمينة
409-395	أهمية الدعم التنظيمي في البيئة المهنية أ.محطار نورة أ.د.ميهوبي فوزي

434-410	تأثير الفروق بين الجنس والعمر على الرضا الوظيفي الوكالات البنكية بولاية معسكر أنموذجا د.ليلي مهني
452-435	ترشيد الخدمة العمومية مؤشر للتنمية المحلية في الجزائر أ.أوماحي عائشة د.بواوي مصطفى
473-453	تنمية الفكر السياسي المعاصر بين رهاني المواطنة والعولمة د.مونس أحمد د.عبد القادر جراد
488-474	دور التنشئة الاجتماعية في التنمية السياحية عبر برامج الثقافة السياحية أ.عبد القادر عنصر أ.د.صبيحة بوخدوني
506-489	فعالية الإدارة الإلكترونية في تطوير منظمات الأعمال دراسة ميدانية على بعض الشركات الخاصة بولاية البليدة د.أحمد مسعود أسامة
532-507	قراءة سوسيو تنظيمية في المصادر المرجعية العامة لضغوط العمل د.بلعباس عبد الوهاب
556-533	محددات النجاح (الإبداع) عند المقاولين أصحاب المؤسسات المصغرة حالة المؤسسات المستفيدة من أجهزة الدعم أ.الأوس هادي أ.د.ريج الله عبد القادر
581-557	مظاهر المعاناة النفسية وعلاقتها الاستراتيجيات المواجهة لدى أطباء المصالح الاستشفائية الحرجة_ مصالح أورام السرطان أنموذجا- د.حفظ الله رفيقة
599-582	مظاهر وتحديات التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر جامعة البليدة 2 لونيبي علي أنموذجا د.عبد الرحمان نشادي
626-600	مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وآثارها الاقتصادية د.فراطسة سمير أ.د.درديش احمد
646-627	هندسة التعليم العالي في الجزائر بين الخلفية النظرية وصعوبات التكوين د.منصوري فتيحة د.صباح عياشي

658-647	The Role Of Sociology in The development Of Sport Skills Dr.BOUVEDIEN Makhoul Dr.BADREDDINE Zemmour Dr.ADEL Guenifi
671-659	The religious and social reference of the worker and its role in the rational functioning of the institution Dr.Fadhila Rabahi
679-672	The growing factors of illegal immigration among Algerian youth Dr.Ibrahim Yahiaoui
688-680	Socio-Economic study about child labour Dr.bokreta farouk Dr.benachour zohra
700-689	Organizational justice and its relationship to organizational commitment Case study of the workers of the Maintenance Directorate of the National Company for the Transport and Marketing of Hydrocarbons at Laghouat state -Algeria Dr.Nadjet Hassane Dr. Arioua Nesma Dr.Charif Djamila
718-701	La conduite du changement organisationnel : une affaire d'individus Dr.Oussalah Nawel